

Distr.  
GENERAL

A/53/895/Add.2  
1 April 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون  
البند ١٢٤ (أ) من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١):  
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١):  
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

### إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الوارد في الوثيقة A/53/782، وفي تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الوارد في الوثيقة A/53/817. وخلال نظرها في التقريرين، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام، بمن فيهم كبير الموظفين الإداريين، الذي قدم المعلومات التالية.

الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٢ - يتضح من الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام (A/53/782) أن المبلغ الإجمالي الذي اعتمدته الجمعية العامة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لتغطية نفقات البعثة كان ٥١ ٤٨٧ ٥٠٠ دولار (صافيه ٣٠ ٥٩٩ ٤٩ دولار)، بما في ذلك مبلغ قدره ١ ٩٥٢ ١٠٠ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام. ومع مراعاة نصيب الثلثين من المبلغ الصافي (أي الذي لا يشمل حساب الدعم)، الذي يعادل ٢٠٠ ٢٦ ٠ ٣٣ دولار الممول من خلال تبرعات مقدمة من حكومة الكويت، قسّم على الدول الأعضاء مبلغ إجماليه ٣٠٠ ٤٢١ ١٨ دولار (صافيه ١٠٠ ٥٣٣ ١٦ دولار).

٣ - وبلغت النفقات عن هذه الفترة مبلغاً إجماليه ٤٨٠٩٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٦ ٥١٥ ٠٠٠ دولار)، مما أدى إلى وجود رصيد غير مرتبط به إجماليه ٣ ٣٩٥ ٥٠٠ دولار (صافيه ٣٠٨٤ ٣٠٠ دولار). وكما هو مبين في موجز تقرير الأمين العام، فإن الرصيد غير المرتبط به قد نتج أساساً عن انخفاض تكاليف توريد الأغذية في إطار حصص الإعاشة المقررة للوحدات العسكرية، وشواغر الأفراد المدنيين، والترتيب الخاص بتقاسم التكاليف مع مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق بالنسبة للطائرات الثابتة الأجنحة، وانخفاض الاحتياجات تحت بندي الاتصالات واللوازم والخدمات. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام عن الأداء المالي للبعثة، أنه تم تنفيذ جميع المشاريع المدرجة في الميزانية المعتمدة عن السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ خلال السنة ذاتها.

٤ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن إجمالي المبالغ المسددة للدول المساهمة بقوات حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨ بلغ ٥٩,٦ مليون دولار، في حين أن المبلغ المستحق عن الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ هو ٧,٩ مليون دولار. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، علمت اللجنة الاستشارية أنه تم سداد ٤,٣ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وأن المبلغ التقديري المستحق هو ٣,٥ مليون دولار، بينما بلغت الالتزامات غير المصفاة بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات ٣,٨ مليون دولار. وعلمت اللجنة الاستشارية أن سداد المبالغ المستحقة للحكومات مقابل ما تقدمه من معدات للبعثة يستند إلى النظام القديم للسداد، وهو ١٠ في المائة من قيمتها سنوياً. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، تم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ دفع ٣٠٤ ٤٠٤ دولار، حيث بلغ عدد المطالبات المقدمة ٦ وعدد المطالبات قيد النظر ٣؛ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بلغت الالتزامات غير المصفاة ٩٠٠ ٥٤٧ دولار.

٥ - ومن الجدول ٢ والفقرة ٢ من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار ارتفاع معدل الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين الدوليين والمحليين. ففي حين أنه أدرج اعتماد ٧٢ موظفاً دولياً، بما يشمل مُعامل شغور قدره ١٠ في المائة، فإن متوسط القوام الشهري الفعلي بلغ ٥٦ موظفاً، بما يمثل متوسط معدل شغور شهري قدره ٢٢ في المائة. وعلمت اللجنة الاستشارية أن الوضع ظل على ما هو عليه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لأنه لم يملأ سوى ٦٠ شاغراً من الشواغر الـ ٧٢. وعند الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أن البعثة صادفت صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين "المعيّنين من جانب البعثة" وذلك لأسباب منها الفارق في المرتب والتعويضات بين فئة الموظفين هذه وسواها من فئات الموظفين الدوليين. ومن المتوقع أن تسعى البعثة إلى اتخاذ ترتيبات لنقل موظفين دوليين من البعثات الأخرى التي بصدد إنهاء عملياتها. كما ظلت البعثة تواجه صعوبات في تعيين موظفين محليين.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام أن الوفورات المحققة تعزى إلى عدم استخدام الموارد المخصصة لأغراض المشتريات. فقد علمت البعثة أن شراء المعدات قد أرجئ، في عدد من الحالات، بسبب إعادة النظر في احتياجات البعثة. وفيما يتعلق بمعدات الاتصال، أرجئ شراؤها بسبب إعادة النظر في مدى كفاءة إبدال المعدات التناظرية بمعدات رقمية وفي نسبة تكاليف

ذلك إلى المنافع المجنية منه. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٧ من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، فيما يتعلق بالعمليات الجوية، وجود رصيد غير مستخدم يبلغ ٢٣١ ١٠٠ دولار يعزى جزئياً إلى إدراج بدل الإقامة المقرر للأطقم الجوية في عقد العمليات الجوية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد البعثات الأخرى، في المستقبل، إلى دراسة إمكانية إدراج بدل الإقامة المقرر للأطقم الجوية في عقد العمليات الجوية.

٧ - وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بتفسير النفقات الزائدة البالغة ٤٠٠ ٤٥ دولار المبينة تحت بند عمليات النقل في الفقرة ٦ من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، حيث يعزى جزء من هذا المبلغ إلى تكلفة وقود الديزل، التي يقابلها رصيد غير مستخدم مشار إليه تحت بند أماكن العمل/الإقامة في الفقرة ٤ من المرفق الثاني من التقرير ذاته.

٨ - وكما يتبين من الفقرة ١٤ من ذلك التقرير، يتمثل الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل البعثة في اتخاذ قرار بشأن معالجة الرصيد غير المرتبط به الذي يبلغ إجماليه ٥٠٠ ٣ ٣٩٥ دولار (صافيه ٣٠٠ ٣٠٨٤ دولار) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتوصي اللجنة الاستشارية بقيد الرصيد غير المرتبط به لحساب الدول الأعضاء، على أن يرد ثلثا المبلغ أولاً لحكومة الكويت.

#### المدفوعات الزائدة في بدل الإقامة المقرر للبعثة واستعادة هذه المدفوعات

٩ - تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها الواردة في الفقرات ٦-١٦ من تقريرها (A/52/860/Add.7) فيما يتصل بمسألة المدفوعات الزائدة في بدل الإقامة المقرر للبعثة واستعادة المدفوعات الزائدة. وأجملت اللجنة، في ذلك التقرير، الوضع القائم بالنسبة للمدفوعات الزائدة والمبالغ المستعادة. وطلبت اللجنة أيضاً تقديم تقرير منفصل إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن التطورات المتعلقة بمسألة المدفوعات الزائدة في بدل الإقامة المقرر للبعثة والوقت التعويضي. وفي قرارها ٢٣٨/٥٢، المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أيدت الجمعية العامة طلب اللجنة.

١٠ - بيد أن اللجنة تأسف لعدم توافر التقرير الذي يقدم معلومات جديدة عن التطورات المتصلة بمسألة المدفوعات الزائدة في بدل الإقامة المقرر للبعثة والوقت التعويضي، بما في ذلك التدابير المتخذة فيما يتعلق بالمسؤولين عن الزيادة في المدفوعات، على أساس ما ينتهي إليه التحقيق، على النحو المطلوب في الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٥٢. وعلمت اللجنة أن التقرير قيد الإعداد، خاصة الجزء المتعلق منه بالتدابير المتخذة حيال المسؤولين عن الزيادة في المدفوعات على أساس ما انتهى إليه التحقيق.

#### تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١١ - يتبين من موجز تقرير الأمين العام (A/53/817) أن التكلفة الإجمالية لتغطية نفقات البعثة عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تقدر بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٧٧٧ ٥٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٨٢ ٤٨ دولار). وسوف يمول ثلثا هذا المبلغ من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت. وتمثل الميزانية

المقترحة زيادة نسبتها ٣ في المائة بالمعدلات الإجمالية، مقارنة بالموارد المعتمدة لفترة الـ ١٢ شهرا السابقة.

١٢ - وتكفل تقديرات التكاليف تغطية تكاليف ١٩٥ مراقبا عسكريا و ٩٠٨ من الجنود. كما أنها تكفل تغطية تكاليف ٦٥ موظفا دوليا و ١٥٠ موظفا محليا بعد تطبيق عامل شغور الوظائف المدنية البالغ ١٠ في المائة.

١٣ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام (A/53/817)، فإن سبب الزيادة في الاحتياجات يرجع أساسا إلى زيادة تكلفة الموظفين المدنيين والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، التي ترجع بدورها إلى ارتفاع معدلات المرتبات الموحدة لعام ١٩٩٩ وإضافة وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣، التي عادل تكلفتها جزئيا إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. أما الزيادات الأخرى فترجع إلى زيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية بسبب ارتفاع تكاليف أماكن العمل/الإقامة، والعمليات الجوية، وتقديم اعتماد للمرة الأولى للعمليات البحرية، والاتصالات، والمعدات الأخرى، واللوازم والخدمات.

١٤ - وفيما يتعلق بإنشاء وظيفة موظف أمن جوي/عمليات جوية جديدة من الرتبة ف - ٣، تحيط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٩ وفي الفرع دال من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، وتوصي بالموافقة على الوظيفة. وعلمت اللجنة الاستشارية أنه كان من المتوخى، بالنسبة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن يقدم موظف الأمن الجوي/العمليات الجوية بالبعثة خدمات "عندما تسمح الظروف بذلك" لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، على أساس استرداد نفقات السفر وبدل الإقامة اليومي. وعلمت اللجنة أن خدمات موظف الأمن الجوي/العمليات الجوية قد قدمت إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، حتى الآن، من جانب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وذلك على أساس استرداد التكاليف.

١٥ - وقد أدرجت العمليات البحرية لأول مرة في تقديرات تكاليف البعثة. ومن الفقرة ٢٥ والمقرتين ١٢ و ١٣ من الفرع جيم من المرفق الأول من تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة ستوفر لها ٤ قوارب للدوريات مهداة للأمم المتحدة من حكومة الكويت. كما علمت اللجنة أن كتيبة بنغلاديش بالبعثة ستساهم بطاقم للقوارب ضمن قوامها الحالي. أما الاحتياجات الأخرى من الموارد، المدرجة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ فيما يتعلق بهذا النشاط، فتغطي تكاليف اختبارات التفتيش التمهيدية، وتكاليف الصيانة والوقود، والتغطية التأمينية من أخطار الحرب.

١٦ - ومع تقدير اللجنة الاستشارية وترحيبها بالاستفادة من التجارب السابقة كأساس لبعض التقديرات، على النحو المبين في الفرع ألف من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، فإن اللجنة ترى أن حالات الزيادة والنقصان كان ينبغي تفسيرها والتنبؤ به إليها بصورة أفضل في التقرير. فعلى سبيل المثال، كان ينبغي تقديم تفسير أفضل لنقصان الاحتياجات من تكاليف الأفراد العسكريين وزيادة الاحتياجات من الخدمات

التعاقدية. ذلك أن اللجنة لم يتسن لها فهم زيادة تكاليف وقود المولدات الكهربائية من ٦٠٠٠ دولار تحت عمود "الطلب السابق" إلى ٤٨٤ ٢١ دولار تحت عمود "تقديرات التكاليف المقترحة" إلا بالاستناد إلى التفسير الوارد في تقرير الأداء (انظر الفقرة ٧ أعلاه)؛ وتقرير الميزانية يفتر إلى مثل هذا التفسير. كما وجدت اللجنة الاستشارية صعوبة في تحليل بند إدارة المخزون، الوارد في الفرع جيم من المرفق الثاني. فني بعض الحالات، أدرجت مواد على أنها متوفرة حالياً، في حين أشير إليها سابقاً على أنها ستُستبدل. وفي حالات أخرى، لم تظهر في قائمة المخزون أصناف كان يفترض أنها لازمة. وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن هذه المسائل.

١٧ - أما الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه فمقترح في الفقرة ٢٨ من الوثيقة A/53/817. فمع مراعاة تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات السابقة، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٧٧٧ ٥٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٨٢ ٤٨ دولار) كميزانية للبعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما يشمل مبلغاً صافيه ٩٠٠ ٥٢١ ٣٢ دولار يمثل ثلثي التكلفة ويمول من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت.

- - - - -